

تمارين الحروب

لا أريد رؤية أحد وهو يهرب عندما نعود
لاجتياح الكويت ثانية..

صدام حسين

حدث أمر غير معتاد او متوقع يوم الأربعاء 29 / 9 / 1994 ، أي قبل ثمانية أيام من موعد إجتماع القيادة العراقية وإصدارها بياناً حمل تهديداً علنياً حول النية في (دراسة موقف جديد) من العلاقة مع الأمم المتحدة وإمهال مجلس الأمن حتى يوم 10 / 10 / 1994 لإعلان موقف ترضى عنه القيادة العراقية وإلا (فسوف يتحمل كل ذي موقف مسؤولية موقفه) .. ففي ذلك اليوم دعا الرئيس صدام حسين القيادات الحزبية للإستماع إليه وهو يعلن بأنه (سيفتح مخازن الكون إذا ما شعر بأن العراقيين قد جاؤوا) ، غير أن الأمر الأكثر إثارة كان ما جرى في لقاء آخر عقده مساء ذلك اليوم جمع فيه نائبه عزت إبراهيم ونجلاه عدي وأعضاء مكتب الثقافة والإعلام في الحزب ورئيسة إتحاد نساء العراق ورؤساء تحرير الصحف والمجلات ووزير الإعلام ووكيله ...

وبدا الإجتماع في البداية وكأنه مكرّس لأمر إعلامي بحت عندما قال :

– إن لدى « الرفيقة » منال (رئيسة إتحاد النساء) ملاحظات حول تلفزيون الشباب أردتكم أن تستمعوا إليها ..

فباشرت السيدة منال يونس بالحديث عن (إستغلال غير لائق للمرأة بهدف الإثارة) في تلفزيون الشباب (الذي يديره السيد عدي) مستعرضة نماذج من البرامج والإعلانات التي رأت أنها (تقدم عرضاً للإثارة الحسية يستغل المرأة ويقدم لها صورة لا تتناسب مع ما ينبغي ان تظهر عليه المرأة العراقية ...) .

عندئذٍ ، طلب الرئيس صدام من إبنة عدي الإجابة والرد على ما سمعه .. فوجه كلامه في البداية الى والده قائلاً :

– لقد أمرتم سيدي بإعدام أية امرأة يثبت أنها مارست الدعارة مرتين في مكان مغلق .. لكن المشكلة اليوم أن النساء صرنّ يمارسن الدعارة في الشوارع وإنفلت الأمر من السيطرة .. أليس من الأجدر بالرفيقة منال وإتحاد النساء أن يكرسن جهودهن لمواجهة هذه الظاهرة بدلاً من تقديم هذه الملاحظات حول تلفزيون الشباب ..؟ .. أما إذا كان المطلوب أن يكون هذا التلفزيون شبيهاً بالتلفزيون الحكومي فأنا مستعد لأجعله كذلك إذا أمرتموني الآن .. لكي أنفذ ..

وتطلع الحاضرون في وجه الرئيس الذي تجاهل كلام إبنة وطلب من الآخرين المشاركة في التعليق ، فتناوب بعض الكتّاب على الدفاع عن موقف تلفزيون الشباب وردوا ملاحظات رئيسة إتحاد النساء .

وبلغ الحديث نقطة بدا فيها أن الغرض من الإجتماع قد تحقق ، غير أن الرئيس خاطب الحاضرين :

– إن هناك موضوعاً آخر أكثر أهمية من الموضوع الذي تحدثنا فيه .. ألا وهو العلاقة مع مجلس الأمن ومستقبل الحظر الإقتصادي ، فأنتم تعرفون أنني أقدمت على أخطر قرار عندما خفضت من الحصص التموينية التي يحصل عليها العراقي ، ولكنكم تدركون بأن هذا القرار لم يكن ليتخذ لولا الشعور بأن هناك خطراً على سبل توفير مستلزمات البطاقة التموينية ، فلدينا كمية من المخزون تمكنا من توفير الغذاء بكميات كافية لأشهر معدودة ، لكن الواجب يفرض علينا أن نفكر بما يمكن أن يواجها في المستقبل إذا فشلنا في توفير الغذاء ، بعد أن منعت السفن الأمريكية عبور سفينة تايلندية تحمل الرز الى العراق ، وبعد أن صرنا مطالبين بالكشف عن مصادر أموالنا في كل مرة نريد التعاقد فيها لشراء المواد الغذائية .

وتغيرت ملامحه فجأة وضرب بيده على الطاولة وهو يقول :

– غلط .. غلط .. غلط .. إن كل الذي فعلناه مع الأمم المتحدة كان خطأً ومنذ البداية ، وأنا أقول لكم إنني كنت ضد ذلك منذ أول خطوة لكن الرفاق في القيادة كانوا يرون غير ذلك وقد جاءوني وقالوا لي إن رالف أكيوس أقسم بشرفه أنه سيعمل على رفع الحصار ، وتعرفون ماذا حدث ، لقد فتشوا كل شيء .. ورأوا كل شيء .. وكان ذلك أمراً جارحاً للغاية ، وقد طلبت من المعنيين عدم إبلاغي عن الحالات التي يرون أنها جارحة ومؤلمة لأنني لم أكن أريد أن أعرف كثيراً من التفاصيل ..

وقال الرئيس: لقد حمل الرفيق طارق خطة متكاملة ليناقشها في مجلس الأمن وهي تقوم على إعلان الإعراف بالكويت وحدودها الجديدة من جانبنا مقابل إعطائنا الضمانات برفع الحصار عن العراق في موعد محدد .. وقد حولناه البحث مع ممثلي الدول دائمة العضوية في هذه الخطة .. وسننتظر .. فإذا توصل الى إتفاق سنلتزم به ، وإذا لم يتوصل فليس أمامي إلا البحث عن حل آخر .. وصمت قليلاً ليخاطب الحاضرين : لقد أعطينا الروس والفرنسيين كل ما أرادوا لكنهم لم يفعلوا الكثير .. ويبدو أن أمريكا وحدها هي من يقرر الامور في النهاية ..

وأردف قائلاً: أما الآن فأقول لكم بصراحة إن الأمر يجب أن يتغير ..

وصمت قليلاً ، لتتغير ملامحه ، فبيتسم دون التطلع في وجه أحد من الحاضرين :

– لقد قررنا أن (نكاون) ك .. وسنقوم بعملية تقلب الأمور رأساً على عقب لنعيد كل شيء كما كان .. نعم (سنكاون) وليكن ما يكن .. فأنا ضد كل ما حصل مع الأمم المتحدة ، وما كان ينبغي لكل هذا أن يحصل ..

ثم طلب من الحاضرين (المساهمة في إعداد الشعب لمرحلة مواجهة حاسمة) .. وذكر بأيام المواجهة السابقة في آب 1990 ، ثم إستمع الى من يشجع على فكرة فتح المواجهة والقتال حتى النهاية ..

عند ذلك الحد ، كان الإجتماع قد أنتهى ليتفرق أشخاص يحتلون مواقع ثانوية في الأجهزة الحكومية ، وتوجد على كثير منهم علامات شك وإستفهام بسبب ما كان قد عد في مراحل سابقة خروجهم على قياسات (الإلتزام الثوري) و (الولاء) .وبات صعباً فهم أسباب إبلاغ مثل هذا الخليط من الأشخاص قراراً خطيراً يتخذه الرئيس في مرحلة حساسة من تاريخ البلاد ، بعد أن أعتادوا أن يستمعوا الى مثل هذه القرارات عبر وسائل الإعلام كما يستمع اليها أي مواطن آخر لتبدأ واجباتهم في المرحلة اللاحقة لإعلان مواقف حساسة وحاسمة ، .. فهل هي الحرب مرة أخرى..؟ .. إذ ليس هناك من تفسير غير أن الخيارات البديلة للقتال قد أنتهت ، لكن الأمر يظل غير معتاد وغير مألوف ، فلماذا يضطر الرئيس لإبلاغ قرار بهذه الخطورة الى خليط من أشخاص غير متساويين في درجة الولاء والصلة معه ، كما أنهم غير متساويين في مواقعهم ومناصبهم ..؟

ويعيد هذا الموقف ، الى الذاكرة ، موقفاً مماثلاً عندما إلتقى الرئيس صدام مع رؤساء تحرير الصحف العراقية مطلع 1992 وإشتكى أمامهم من أعمال لجان التفتيش الدولية ثم خاطبهم : (والله لو كان الأمر يتعلق بي لمنعت أي فرد من أعضاء لجان التفتيش من المجيء الى العراق ، ولكان ما كان ، وإذا أرادوا إنزال قواتهم من الجو فوق بغداد لتوافرت لنا فرصة ننتظرها منذ زمن لكي نحاربهم وجهاً لوجه .. لكن المشكلة هي في وجود كثيرين في العراق ما يزالون خائفين ومرتعفين ، ولولاهم لكانت الأمور قد إختلفت ولما سمحنا لأحد بالمجيء الى العراق لتفتيش مؤسساتنا ومعاملنا كما يفعلون حالياً) . وقد يكون أراد في المرتين (اللتين لم يظهر فيهما حديثه الى العلن) أن يدفع عن نفسه العبء المعنوي الذي أفرزته العملية الواسعة والمطلقة لفتح العراق أمام مفتشين دوليين وما خلفته من حيرة وقلق في جانب وإستسلام ورضى في جانب آخر ، وكأنه أراد ان يقول بأن هناك أشخاصاً سواه ممن يتحمل مسؤولية الموافقة على إستقبال هؤلاء المفتشين وتعرية أسرار البلاد أمامهم وتلم معاني الإستقلال والسيادة ، مع أن الأمر في حقيقته يختلف كثيراً ، إذ لا يملك أحد في العراق أن يصدر قراراً بفتح أبواب البلاد غير الرئيس نفسه أيأ كانت الإجتهدات والمشاعر لدى الآخرين سواء كانوا مسؤولين حكوميين أو مواطنين عاديين .

.. في كل الأحوال لم يكن ما حدث في إجتماع 1994/9/29 من الأمور المعتادة والمألوفة ...

فالأمر المعتاد في العراق منذ ربع قرن هو أن تمر القرارات الخطيرة في مسارب صغيرة وضيقة للغاية ، حتى أن عدد من يعرف بمثل هذه القرارات لا يتجاوز أحياناً ثلاثة أو خمسة أشخاص فقط حتى تحين ساعة التنفيذ فتتسع الدائرة في أقرب موعد من ساعة الصفر لتشمل كبار المنفذين ..

غير أن الأمر هذه المرة قد جاء على نحوٍ مختلف تماماً ..

لقد كانت أشد الملاحظات قسوة حول خلفيات القرار الكارثي في الثاني من آب 1990 أنه أُتخذ في دائرة ضيقة للغاية ، حيث كان ستة

أشخاص فقط قد حضروا لقاءً مع الرئيس قبل أربعة وثلاثين يوماً ناقشوا فيه فكرة (التعامل مع جميع الخيارات ، بما فيها استخدام القوة مع الكويت) (1) ، في حين لم يكن الى جانب الرئيس غير ثلاثة أشخاص فقط (ليس بينهم وزير الدفاع نفسه) عندما وضعت الخطة العسكرية لإجتياح الكويت قبل أربعة عشر يوماً من يوم 2/8/1990 (2) .. وظل النقد في العراق يتداول معضلة غياب المشاركة في صنع القرارات المصيرية التي تتعلق بحاضر البلاد ومستقبلها . لذلك بدا لهذا الخليط الغريب من الحضور في الإجتماع ، أن إبلاغهم بقرار مصيري هذه المرة ربما يكون رداً على ما كان يعتمل في عقول بعضهم منذ أربع سنوات وما صار يتردد على ألسنة الجميع بعد النتائج الكارثية التي ترتبت على قرار الثاني من آب 1990 حول غياب المشاركة في صنع قرارات مصيرية .. غير ان هذه الطريقة في التفسير لم تكن مقنعة أيضاً ، فالأعمق من ذلك كان إستنتاجاً آخر خلاصته (أن الرئيس عندما يفصح عن قرار بهذه الخطورة أمام تشكيل متنوع فيه كثير من الأشخاص المنفذين والثانويين فهو دليل يمكن الإعتماد عليه بأن هذا القرار لن يفضي هذه المرة الى الحرب .. وأن الإعلان عن قرار القتال يعني ، بكل بساطة ، أنه ليس ثمة قتال البتة .. وأن الأمر يتعلق هذه المرة بعملية سياسية ونفسية معقدة سيكون تحريك الجيوش والإعلان عن النية في القتال محاولة تهدف الى بلوغ وضع يتيح الفرصة لدبلوماسية سرية قد تحاول بإسلوب جديد فك طوق الحصار .. بعد أن وصل الأمر الى طريق شبه مسدود عبر أساليب العمل السابقة) .



غير أن إجتماعاً آخر أكثر إثارة عقد بعد إسبوع من إجتماع يوم الأربعاء عندما إستدعى الرئيس صدام حسين أعضاء مجلس قيادة الثورة ووزراء الخارجية والإعلام والصناعة ومديري المخابرات والأمن العام لمراجعة (فرص نجاح خطة جديدة لإجتياح الكويت) .

وصل الجميع الى نادٍ للفرسية يقع على طريق المطار الدولي بعد نصف ساعة من إستدعائهم ، وحين دخل الرئيس ومعه طاقم من المصورين ، طلب من شقيقه سبعاوي مدير الأمن ومانع عبدرشيد مدير المخابرات ان يغادرا القاعة ، حتى خيلٌ للحاضرين أن وجود هذين الشخصين غير مرغوب فيه ، وخلال لحظات باشر المصورون بإلتقاط الصور المتلفزة لمن تبقى في قاعة الإجتماعات ، وما ان إنتهت مهمة المصورين حتى طلب الرئيس إستدعاء الشخصين اللذين غادرا القاعة للعودة والمشاركة في الإجتماع .

تطلع صدام حسين في وجوه الحاضرين مبتسماً : لا يجوز ان يظهر مديرا المخابرات والأمن على شاشة التلفزيون لأن العالم سيعرف آنذاك أننا بصدد القيام بعمل عسكري وأمني مع أن حضورهما مهم للغاية هذه المرة ، فسبعاوي كان مديراً للمخابرات عندما دخلنا الكويت سنة 1990 وسنحتاج للإستماع الى تجربته ، وكذلك الأمر لمدير المخابرات الذي ينبغي معرفة إستعداداته .

ثم عاد ليقول للحاضرين : علينا ان نجيب عن سؤال أساسي : هل نستطيع دخول الكويت وإحتلالها دون أن نعطي الفرصة للأمرير وأعضاء الحكومة لمغادرتها .. وكيف لنا ان نتلافى الأخطاء التي وقعنا فيها قبل أربع سنوات ؟ .. لا أريد رؤية أحد وهو يهرب عندما نعود الى الكويت ثانية ..

كان عدد من الحاضرين قد إشتراكوا في إجتماعين اساسيين آخرين سبقا ذلك الإجتماع ، الأول جمع ممن تبقى حياً من كبار الضباط الذين شاركوا في إجتياح الكويت في 2 / آب (أغسطس) 1990 حيث تحدثوا عن الأخطاء (الفنية والعملياتية والتعبوية) التي واجهوها وقدموا إقتراحات عملية لتجاوزها . أما الإجتماع الثاني فقد جمع عدداً من القادة العسكريين الذين يحتلون مواقع حساسة في الجيش والحرس الجمهوري ، حيث وضعوا (خطة إجتياح مباغثة) بمشاركة إِياد فتيح الراوي رئيس الأركان (يومئذ) ، وإبراهيم عبدالستار قائد الحرس الجمهوري ، ونامق التكريتي وكمال مصطفى الى جانب قصي صدام حسين .

لقد كانت مفاجأة كبيرة للحاضرين ان يستمعوا الى عرض للخطوات العملية التي تم إتخاذها لتكرار تجربة الثاني من آب 1990 ، ولفت الرئيس إنتباه الحاضرين الى (أن الأمر لن يحتاج الى مشاركة واسعة من الطيران في المرحلة الأولى ، وأن النجاح سيرتبط بمدى سرعة إندفاع الدروع

والدبابات الى قلب مدينة الكويت في وقت ينفث جناح آخر من هذه الآليات للإندفاع الى المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية)

وبدا أن كل شيء يدل على قرب تنفيذ الخطة الجديدة ، وطلب الرئيس من ابنه قصي الذهاب الى جنوب البلاد للإشراف على تحرك القوات ، وخرج الحاضرون من قاعة الاجتماعات وهم مهياؤون لملاقاة أيام صعبة شبيهة بتلك التي مرت بها البلاد قبل أربع سنوات . لكن الحشد الأمريكي السريع في الكويت وإتساع دائرة الضغط السياسي العربي والدولي ضد الحكومة العراقية قد أدى الى التراجع عن تنفيذ ما بدا وكأنه مخطط حقيقي لإجتياح الكويت ، ودعا الرئيس صدام عدداً من المسؤولين الى إجتماع جديد ، كان معظمهم قد حضر الإجتماع السابق .. ووجدوه يخاطبهم :

– يكفي أننا أخفناهم .. وأظهرنا قدرتنا على الحركة ..

وخاطب سكرتيره :

– أوقفوا حركة فرقة (بغداد) .

فخرج السكرتير لإبلاغ قصي ابن الرئيس بالتطور الجديد لكنه لم يجده ، فطلب من الفريق حسين رشيد التكريتي المستشار العسكري للرئيس إصدار تعليمات سريعة لإيقاف حركة فرقة بغداد – حرس جمهوري التي كانت قد غادرت مواقعها في شمال العراق لتتجه جنوباً نحو الحدود مع الكويت ، على أن تنسحب فوراً جميع الوحدات العسكرية التي سبق لها ان إندفعت ، قبل إسبوع من ذلك التاريخ ، لتكون في مواقع قريبة من الحدود الجنوبية والحدود الجنوبية الغربية ..

وكان الأمر قد إنجلي ثانية : إنّ وهم مراجعة الأخطاء كان منحصراً في الجوانب الفنية والعملياتية ، لكنه لم يتوجه لمراجعة اسلوب صناعة السياسة بما يكفل الإمتناع عن القيام بهذه (التمارين) باهظة الثمن التي كادت تورط العراق في حرب خاسرة جديدة .. فد (المراجعة) في بغداد لا تتجاوز البحث في تقنيات الأعمال .. لأن مراجعة الأفكار والنيات ليس أمراً مطروحاً ، في العادة ، على طاوولات الإجتماعات .



دلت العودة لإستخدام بعض أساليب أزمة الخليج الأولى عام 1990 – 1991 ، في إدارة أزمة تشرين الأول (أكتوبر) 1994 على ركود الأداء السياسي العراقي وعدم إستخلاصه الدروس من النتائج الكارثية التي أفرزتها المواجهة العسكرية الأولى .. على الرغم من المتغيرات المستجدة بعد أربع سنوات من الكارثة .. ومن ذلك :

أولاً : لقد برزت الى الوجود ولأول مرة في تاريخ البنية السياسية العراقية القائمة مظاهر للإختلاف تراوحت بين الإنشقاق العلني الذي عبر عنه سياسيون ومفكرون رفضوا الإستمرار في تبني الأداء السياسي السائد ، وبين مظاهر التملل والتذمر داخل الهيكل السياسي الحاكم عبر محاولات جميع مستويات القرار حصر مسؤولية إتخاذ القرارات برأس الدولة والتملص من تحمل نتائجها من جانب المنفذين الذين ربما كانوا سيختارون قرارات أخرى لو أتاحت لهم فرص المشاركة في صنعها .. وهذا يعني غياب وحدة القرار على مستويي التخطيط والتنفيذ بما يضعف حماس المنفذين او يعدمها كلياً .. فيصبح القرار ، عندئذٍ ، رأساً بلا أذرع .. وإرادة بلا برامج عمل .

ثانياً : ان النتائج التي تحملها المجتمع العراقي بعد أربع سنوات من الكارثة العسكرية والسياسية قد أدت الى تصدع البنيان الإجتماعي والقيمي في جانب والى إنهيار البنية الإقتصادية في جانب آخر ، وهو أمر أنتج شروخاً عميقة في النسيج الإجتماعي أهدمت ما يُعرف بالوحدة النفسية والمعنوية للمجتمع حتى لم يعد هناك بنيان جماعي متماسك قادر على إستيعاب الأزمات أو ملاقاتها والتعامل معها ومع نتائجها ، وينعكس ذلك سياسياً في تقليص فسخ المناورة السياسية وجعل أي خطوة أسيرةً لليأس والخيار الواحد .. وللمقاومة التي ترمي

بكل ما تبقى ، على أمل الحصول على شيء ما دون أية ضمانات ، ويمكن تصور النتائج المروعة لسلوك إستمد من اليأس خياره الأوحده .
ثالثاً: إن روسيا التي حصلت على فرصة القيام بأكبر مبادراتها السياسية منذ حرب الخليج هي ليست الإتحاد السوفيتي ، وموسكو في حكم يلتسين ليست وريثة موسكو في حكم الترويكيا الشيوعية وبالتالي فإن الدور الدولي الروسي لن يتمتع بثقل الدور السوفيتي إبان الحرب الباردة ، وقد يؤدي اللجوء الى البوابة الروسية الى تشتت القوة التي يفترض تجميعها للطرق على البوابة الأمريكية ، ثم أن المنطقة العربية ومنها منطقة الخليج هي غير منطقة البلقان من حيث توزيع الأدوار الدولية ، فقد إحتكرت أمريكا العمل في منطقتي الصراع العربي - الإسرائيلي والخليج في حين تركت منطقة البلقان لمجموعة متناقضة من الأدوار الأوروبية بما فيها دور روسيا ، وسمحت هناك بوجود حيزٍ لحركة الشركاء والمنافسين في وقت أقفلت فيه الباب أمام معظم الشركاء وجميع المنافسين في منطقة الخليج . ومن المشروع حقاً أن يتساءل مستقرىء الوقائع عن السبب الذي يجعل الحكومة العراقية مستعدة لإعطاء أهم ورقة في يدها تتعلق بالإعتراف بالكويت وحدودها الجديدة الى طرف دولي قد يكون الثاني أو الثالث في تسلسل القوى المتقاسمة للأدوار والمتنازعة عليها مع أن هذه الورقة ، ما دامت قد أُطلقت من محبسها ، كان يمكن ان تُقدم للطرف الأول في تسلسل تقاسم القوة وأعني بذلك الولايات المتحدة ، طالما أن الإعتراف قد حصل على الرغم من كل المحاذير في الوجدان العراقي .. وعلى الرغم من الموانع التي كانت الحكومة العراقية نفسها قد عدتها محرمات لا يمكن تجاوزها ..

وهكذا بدت الصفقة العراقية الروسية التي نُقلت الى مجلس الأمن في 16/10/1994 عرضاً لشيء مقابل لا شيء ، فقد جرى تثبيت الإعتراف وتسليمه عبر قناة ليست حاسمة في التأثير ، بمعنى أن الإعتراف سلّم لطرف لا يملك أن يعطي مقابله شيئاً كثيراً .. أو على الأقل ليس متاحاً له أن يعطي هذا الشيء الكثير .. ومن المشروع حقاً أن يتساءل المرء لماذا لم يُقدم هذا الإعتراف في داخل الأسرة العربية على الأقل .. ؟ .. إن إعطاء هذه الميزة الى روسيا سيصطدم تلقائياً بتحفظ أمريكي على توسيع الدور الدولي لموسكو ، وعندئذٍ كان متوقعاً ان يُقابل بعدم الإكتراث ما دام سيؤثر على الإقتسام السائد للأدوار في ضوء نتائج ما بعد الحرب الباردة في العالم ككل .. وفي ضوء ما نتج عن حرب الخليج في هذه المنطقة تحديداً ، بحيث كان طبيعياً أن يجري التعامل مع الخطوة العراقية كإتجاه للإخلال بوضع دولي سائد أكثر من التعامل معها كخطوة تستجيب لمتطلبات الإلتزام بقرارات مجلس الأمن .

رابعاً: مادام أن الإعتراف بالحدود الجديدة للكويت كان موجوداً في ذهن الحكومة العراقية فهل كان الأمر بحاجة الى إجراء مظاهره عسكرية في جنوب العراق يرغم بعدئذٍ على تراجع سياسي ومعنوي جديد ثم يفتح الباب أمام سلسلة غير منتهية من الإجراءات ضد العراق مما صار يؤخر احتمالات رفع الحظر الدولي جزئياً أو كلياً ..؟ وهل كان صانع القرار في العراق بحاجة الى إبتداع أزمة سياسية كبرى تضيق الخناق على البلاد حتى يصبح في مقدوره تمرير الإعتراف بالكويت وحدودها الجديدة كمرجح من هذه الأزمة التي لم تكن ضرورية أصلاً عدا عن أنها كانت ذات نتائج سلبية محبطة على المستويات كافة .؟. ان قرار ضم الكويت لم يكن قد أخذ في مناخ من المشاركة السياسية فهل كان ضرورياً أن يُتخذ قرار الإعتراف بسيادتها وحدودها الجديدة من خلال أزمة توحى للجمهور العراقي بعدم وجود خيارات اخرى ، فإما المجاعة وإما هذا الإعتراف ...؟ إذا كان الأمر كذلك فإنه بلا شك لجوء الى خيار مكلف وإختيار طوعي للتخندق في زاوية ضيقة لمجرد تبرير هذا الإعتراف ، فهل سئل العراقيون عن رأيهم في أسوأ قرار في تاريخهم وأعني به قرار الثاني من آب حتى تكون هناك حاجة الى زوبعة كبرى يمر من تحت دخانها قرار آخر يلغي كل ما ترتب على القرار الكارثي الأول من نتائج ..؟ ثم أي من القرارين باطل بعد كل الذي حلّ بالعراق من كوارث وفواجع سيتحمل آثارها أكثر من جيل ..؟

وإذا كان صانع القرار في العراق مستعداً للإعتراف بنتائج حرب الخليج بما فيها التسليم بالحدود الجديدة مع الكويت فلماذا ضاعت على العراق وشعبه أربع سنوات تحت الحصار والجوع والحاجة ، لم تكن تتردد في الأرجاء خلالها غير مقولات « الإنتصار » على المجهول .. والتشبث بمسائل ما كان الزمن يمضي قليلاً حتى يجري التخلي عنها .. ولكن في التوقيتات غير الدقيقة والمواضع غير الصحيحة ، لتفقد الشعارات مصداقيتها وتتهشم في إضطراب الخطاب السياسي والإعلامي وقلقه وهزله ، بين يوم يتحدث فيه عن (المحافظة التاسعة عشرة

(وأخر يعترف فيه بالكويت (دولة جارة) ويدعن في خلاله لقبول حدودها الجديدة التي لم تكن موجودة على الأرض أو في المياه في الساعة الأخيرة التي سبقت دخول القوات العراقية الى الكويت فجر 2 / آب / 1990 .

لقد حصل أن أولئك الذين إعتاشوا على منطق القوة كانوا يصحون ليجدوا أنفسهم مدجنين على التعاطي مع معادلات وضع جديد لا دور فيه للقوة في الإتصال مع الآخرين ، من منافسين او مشاركين إقليميين ، فيأخذهم الحنين الى التعامل مع عنصر القوة الذي اعتادوا إستخدامه منذ الخطوات الأول في العمل السياسي الفردي والجماعي .. لكن الأمر الجديد هذه المرة يبدو مختلفاً تماماً في شكل الحركة وقوتها واسلوبها .. إذ لم تعد عناصر القوة الكامنة ذات فاعلية مجدية كتلك الفاعلية التي توافرت عليها في أوقات سابقة .. عندئذٍ تقع المفارقة بإكتشاف الفجوة الكبيرة بين الإرادة والقدرة ، انه مشهد لم تكن هناك ضرورات ومسوغات كبرى تحتم أداءه .. فقد أنتج ردود فعل أدت الى تضيق فرص العمل أمام (القوة العسكرية) وأخرج عيوباً لم تكن مرئية من قبل سواء في تماسك الإرادة بذاتها ، او في صلتها المتفككة بالمجتمع ، عدا عن تصويب النظر الى حجم القوة وتوفير فرص مثالية للطرف الآخر للإقراض عليها او تحييد ما تبقى منها لفترة طويلة أخرى من الزمن .



من جانب آخر .. إستثمر الرئيس صدام حسين شعوراً طاعياً باليأس لدى الجمهور العراقي كان يقوم على قبول أي خيار يخرج الوضع الساكن من جموده ، وهو وضع نفسي شائك ومعقد تختلط فيه نزعة تدمير الذات مع الرغبة في تدمير الغير تحت وطأة الإحساس بأن أية حركة الى أي إتجاه بغض النظر عن النتائج هي إستعجال في معرفة الآتي من الأحداث التي أرقّ أنتظارها جمهوراً عريضاً يعاين الأفق كل ساعة في إنتظار المجهول والغامض ، فهو أقرب بمشهد الخروج المبكر لملاقاة هذا المجهول ، حتى ليصبح ذلك خوضاً في مقامرة غير مضمونة ، وأشبه بالستوع في إنتحار جماعي وسط نداءات الفجيعة ولعنات الحاضر والخوف من المستقبل ..



وتعاملت الحكومة العراقية مع تفاعلات الأزمة الجديدة على قواعد مرحلة الحرب الباردة ، وربما تكون إفتترضت وجود فسحة من المناورة بين الأقطاب الدوليين .. وعادت لتحسس دور روسيا ، في وقت كانت هذه الحكومة نفسها قد إشتكت من عجز موسكو عن أداء دور إنتظرت منه إبان حرب الخليج 1991 عندما قام الوسيط الشهير (يفيغيني بريماكوف) بمحاولات لمنع وقوع الحرب ثم لإيقافها بعدئذٍ .



لم يكن اسبوعان قد إنقضيا على صدور البيان العراقي – الروسي اثر زيارة الوزير كوزيريف الى بغداد ولقائه مع الرئيس صدام حسين حين إستعد الإردنيون والإسرائيليون للتوقيع على معاهدة سلام في وادي عربة الى الشمال قليلاً من خليج العقبة ، لم تكن المناسبة عادية بالنسبة للروس ، ففي تلك اللحظة من تاريخ المنطقة كان بإمكانهم ان يبرهنوا انهم عائدون الى المنطقة عبر بوابة السلام ، وكان يفترض ان يحضر راعيا عملية السلام (الروس والأمريكان) حفل التوقيع على المعاهدة بمستوى متكافى .. فإذا حضر الرئيس الأمريكي كلينتون فيفترض عندئذٍ ان يحضر الرئيس الروسي بوريس يلتسين ، لكن ذلك كان سيحصل لو كان الدوران الأمريكي والروسي في المنطقة متكافئين من حيث القوة والتأثير ، وقد جاء الموقف الروسي من (أزمة تشرين أول – أكتوبر) ليعطي الفرصة لمجموعة الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بوضع الخليج للبرهنة على أن موعد عودة الروس لإحتلال موقع الإتحاد السوفيتي السابق من الصراعات في هذه المنطقة لم يحن بعد ، وأن

سنوات طويلة قد تمر قبل ان تستعيد موسكو عاصمة روسيا الدور الذي كان خلال الستينات والسبعينات والثمانينات لموسكو عاصمة الإتحاد السوفيتي السابق في هذه المنطقة الممتدة من ساحل المتوسط غرباً الى الخليج شرقاً .. فالرئيس الروسي لم يكن ليحضر هذه المناسبة الإحتفالية الكبيرة لأنه غير مدعو أصلاً لحضورها ، أما وزير خارجيته اندريه كوزيريف فقد كان حضوره بروتوكولياً أكثر منه سياسياً ، وعلى بعد خطوات قليلة من المنصة التي أُعدت في وادي عربة وقبل أقل من نصف ساعة من موعد بدء الإحتفال لتوقيع المعاهدة وإلقاء الكلمات ، همس دبلوماسيان أمريكيان في أذن الوزير الروسي بضع كلمات كانت تلخص الحجم الوحيد الذي تعطيه واشنطن للدور الروسي في هذه المنطقة عندما قال :

– نرجو أن تكون كلمتك قصيرة ومختصرة إذ أن حكومتنا لا تتوقع أن تتضمن كلمتك تبشيراً بدور روسي في هذه المنطقة .

فهزّ الوزير كوزيريف رأسه متفهماً لما إستمع إليه ، وحين وقف على منصة الخطابة كان يحمل بيديه خمس أوراق بمساحة الكف نقل فيها رسالة للتهنئة من رئيسه بوريس يلتسين ثم أعقبها بكلمات تعبر عن التأييد والمباركة ولا تنطوي على أية إشارة عن دور تقوم به موسكو يكون موازياً للدور الأمريكي في المنطقة .. ولم يتمكن كوزيريف من اللقاء مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون كما كان يرغب عندما جاء الى الأردن .. لقد كان اللقاء الخطابي الذي تحدث فيه الرئيس الأمريكي كلينتون والملك حسين ورئيس وزراء إسرائيل اسحق رابين والوزيران وارن كريستوفر وشمعون بيريز مناسبة سريعة وجاهزة لتبديد أحلام موسكو التي إنتعشت في ظلال (أزمة تشرين أول – أكتوبر) للعودة الى منطقتي الخليج والشرق الأوسط وإداء دور كبير فيهما ، إذ كان يكفي لدبلوماسيين امريكيين أن يهمسا في أذن الوزير الروسي لكي يحددا المدى الذي تتحرك فيه خطواته .. كما يحددا المدى الذي ستذهب إليه كلماته ، بعد أن أختار هو نفسه تأجيل زيارته المقررة الى سوريا لأنها كانت سترافق او تسبق زيارة كلينتون إليها بما يعطي إنطباعاً قد يكون مبالغاً فيه عن دور روسي موازٍ او متكافئ مع الدور الأمريكي في سلام الشرق الأوسط .. ولم يجد بعد ذلك غير أن يعلن عن تبرمه من التعامل الأمريكي بقوله في موسكو (أن الولايات المتحدة ليست بقرة مقدسة ..) .

أما اسلوب الإحتفال في بغداد بقدم سفير جديد لروسيا في تشرين أول (اكتوبر) 1994 (بعد أربع سنوات من خلو هذا المنصب) فقد كان يشكل مفارقة بحد ذاته .. إذ أظهر المسؤولون العراقيون فرحاً غامراً بقدم نيكولاي كارتزوف (مستعرب يجيد العربية سبق له العمل في تونس واليمن) ليباشر عمله سفيراً لروسيا في العراق بعد ان شارك في التمهيد لزيارة الوزير اندريه كوزيريف وإعداد صيغة البيان الروسي العراقي المشترك الذي صدر في ختام تلك الزيارة .. وصار المسؤولون الحكوميون يتناوبون على إستقباله والترحيب به .. وكان ذلك أمراً مفهوماً ، فهو سفير دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن وقد إلتحق بعمله في لحظة إنتعاش العلاقات العراقية – الروسية ... غير أن المفارقة تتضح حين نعلم بأن وزارة الخارجية الروسية كانت قد رشحت سنة 1992 الدبلوماسي (ايركونسكي) وهو رئيس قسم في الخارجية الروسية للعمل سفيراً لموسكو في العراق ، وانتظر ذلك المرشح شهرين قبل أن تجيب الخارجية العراقية ، بناءً على معلومات المخابرات ، أن السفير المرشح غير مرغوب فيه ببغداد بدعوى انه يتحدّر من أصول يهودية ، وقد أدى ذلك القرار ، في لحظة الحاجة العراقية الماسة ، الى إثارة غضب المسؤولين الروس ورفضهم ترشيح سفير بديل ، فقد توهمت الخارجية العراقية يومها ان فرصها في الرفض والقبول كانت متسعة وأن قدرتها على المناورة لم تزل مرنة ، لكنها في النتيجة كانت قد أقفلت باباً آخر على نفسها بتصرف أنتجته لحظات العزلة والوهم ..

لكن الخطأ الأندح كان في المناورة بين باريس وموسكو .. فقد اتفق السيد عزيز عشية إنفجار الأزمة مع السيد آلان جوبيه وزير الخارجية الفرنسية على قيام باريس بإحتواء الأزمة المرتقبة سياسياً وإعطاء فرنسا الدور الذي كانت تنتظر القيام به منذ أزمة الخليج 1990 بحيث تأخذ المبادرة بعد التصعيد العراقي لعرض حلول وسط للأزمة ، يكون الحوار المباشر او غير المباشر مع الولايات المتحدة احد عناصرها ، وكان عزيز الطرف الأكثر تشبهاً بإحالة الملف العراقي الى باريس دون سواها ، غير ان الرئيس صدام وجد في زيارة كوزيريف (أول وزير خارجية لدولة كبرى يزور العراق منذ أزمة الخليج) الفرصة المنتظرة منذ أربع سنوات ففوضه حمل الإعتراف العراقي بالكويت الى العالم ،

بعد أن اجتمع مع دبلوماسيين روس قبل ثلاثة أيام لإعداد صيغة إعلان الإعراف ، ورافقت ذلك عملية سرية معقدة ادارها يفغيني بريماكوف رئيس المخابرات الخارجية الروسية الذي قام بزيارة غير معلنة الى الأردن إلتقى خلالها مع الملك حسين ، ثم أجرى حواراً تمهيدياً مع سياسيين عراقيين (وربما يكون قد ذهب الى العراق بصورة سرية) فاستعاد جزءاً من دوره الشهير إبان أزمة الخليج 1990 عندما كان يحاول منع وقوع الحرب وضمن إنسحاب الجيش العراقي من الكويت ..

.. وهكذا لا يبدو اندريه كوزيريف هو اللاعب الحقيقي في إدارة الملف العراقي ، فقد عاد بريماكوف من موقعه كرئيس للمخابرات الخارجية الروسية لإعداد صفقة أكبر من مسألة إنتزاع الإعراف بالكويت ، إنها خلاصة كل تراث العلاقات القديمة .. ومحاولة للبرهنة على أنه يستطيع النجاح هذه المرة مع الحكومة العراقية بعد أن فشل في إقناعها بالإنسحاب من الكويت سنة 1990 .

غير أن هذا التحرك من جانب العراق وروسيا قد أربك في النتيجة خطة عراقية سابقة لإعتماد القناة الفرنسية في تنفيس الأزمة ، وأدى تلقائياً الى إنكفاء مبادرة باريس وإزدياد الشكوك الفرنسية بالطموحات الروسية في العراق ومنطقة الخليج ، لذلك لم يجد الدبلوماسيون الروس ليلة 15/10/1994 من يقف الى جانبهم في مناقشات مجلس الأمن التي سبقت إتخاذ القرار (949) الذي قيد حركة الجيش العراقي في جنوب العراق .. الى الحد الذي جعل شارل باسكوا (وزير الداخلية الفرنسي السابق الذي كان من المتحمسين لإعادة العلاقات مع العراق) يعلن صراحة خلال زيارته الى الرياض يوم 13/11/1994 : (ان موقف فرنسا من العراق لا يقترب من الموقف الروسي) . وبدت العودة لتفويض موسكو بحمل الملف العراقي الى العالم تجاوزاً لنطاق (المعضلة الإقليمية) الى مدى أوسع ظهرت فيه القيادة العراقية وكأنها تحاول إعطاء موسكو فرصة نادرة للوصول الى الخليج ومياهه الدافئة ونفطه الغزير .. بمعنى ان الحكومة العراقية أظهرت طموحاً للعب دور يؤثر في موازين القوى وتقاسم أدوارها في العالم في وقت لم تكن فيه مؤهلة لأداء دور شمولي من هذا النوع .



أما الصين فقد إحتوت الولايات المتحدة موقفها في وقت مبكر خلال الزيارة التي قام بها وليام بيرري وزير الدفاع الأمريكي الى بكين عشية (أزمة تشرين أول – أكتوبر) ليكون اول مسؤول امريكي كبير يزور الصين منذ خمس سنوات عندما وقعت مذبحة في العاصمة الصينية راح ضحيتها مئات من المحتجين ودعاة الحرية في أكبر ساحات المدينة .. وكانت الزيارة فرصة مثالية للطرفين ، فقد إنتزع الوزير بيرري من المسؤولين الصينيين إعلانهم التوقف عن تزويد إيران بمزيد من الصواريخ ، وعدم الإصطدام مع الولايات المتحدة في معالجة المشكلات الإقليمية وتندرج فيها ضمناً مشكلة الوضع في الخليج والعراق ، مقابل وعد أمريكي برفع القيود على توسيع العلاقات التجارية وإبقاء الأبواب مفتوحة أمام نقل التكنولوجيا الغربية الى الصين ، وتوازي هذا التفاهم الأمريكي – الصيني مع التحفظ الصيني التلقائي على أي توسيع للدور الدولي لروسيا ، ولذلك فأن بكين كانت ستنظر بكثير من الريبة والشك الى زيارة اندريه كوزيريف وزير خارجية روسيا الى بغداد ، ويعمق هذا التحفظ أن الصين لم تضمن الحصول على عقود كبيرة في العراق في حال رفع الحظر الدولي عنه ..

وبذلك تداخلت شبكة من الخطوط الصاعدة والنازلة لتشكّل الموقف الصيني الذي إتسم بالصمت علانية وعدم الإعتراض على طروحات الدبلوماسية الأمريكية ضد العراق فعلياً ، فغابت ورقة الصين التي كانت بغداد تعوّل عليها في المواجهات التي شهدتها مجلس الأمن بعد (أزمة تشرين أول – أكتوبر) .

وتسببت الأزمة في تأجيل قرار الحكومة الفرنسية فتح قسم لرعاية مصالحها في بغداد كان سيمهد لمزيد من الإنفراج في العلاقات بين بغداد وباريسك ، كما أوقفت الحكومة التركية الخطوات العملية التي كانت قد باشرت بها لتفريغ إنبوب النفط العراقي المار عبر أراضيها ، وهي عملية كانت ستوفر موارد مالية كبيرة للعراق لتغطية حملة تبضع كبيرة من الخارج ، كما كان يمكن أن تعجل في تطوير العلاقات التجارية مع تركيا . أما إيران ، التي قبل وزير خارجيتها السيد علي أكبر ولايتي دعوة لزيارة بغداد وجهها إليه السيد طارق عزيز خلال لقاءهما في نيويورك

قبل إسبوعين من الأزمة ، فقد تراجعت عن إرسال وفد دبلوماسي يمهد لتلك الزيارة وزادت من حشودها على الحدود ونفذت عمليات داخل الأراضي العراقية ضد قواعد المعارضة الإيرانية ، ودفعت عبر قنواتها الدبلوماسية الى بغداد بملف يطالب بفتح الحدود أمام قدوم مئة وعشرين ألف مواطن إيراني لزيارة الأماكن الشيعية المقدسة في العراق ، كما أثارت مجدداً مطلباً ظل سابقاً على مدى ست سنوات تلت إعلان وقف إطلاق النار في الحرب العراقية – الإيرانية وهو البدء بعمليات تنظيف شط العرب من مخلفات الحرب لجعله صالحاً للملاحة النهرية وتنشيط الموانئ الواقعة على جانبيه ، وهو أمر مفيد للطرفين غير أن العراق لم يكن مستعداً للإستجابة الى متطلباته من الناحيتين المالية والعملية ، وإنهات الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية سراً وعلانية للإتصال مع عدد من دول الخليج التي اضطرت الى تجميد صلاتها الرسمية مع بغداد في مناخ الأزمة وما تبعها ، وضاعت سبل تمرير السفن الصغيرة التي تتعامل مع العراق عبر الممرات المائية في الخليج بعد أن كانت حتى فترة قريبة من نشوء الأزمة تقوم بحركة مكوكية لنقل النفط العراقي ومشتقاته والعودة الى العراق بحمولات متنوعة من البضائع التي كانت تفرغ في بعض الموانئ الكبيرة على الخليج لتتنقل بعد ذلك في حمولات صغيرة الى العراق ، كما صدّمت القيادة الأردنية بالتصعيد العسكري في الوقت الذي كانت قد بذلت جهوداً مضنية طوال الأشهر الأخيرة وحتى أيام قليلة قبل الأزمة لإقناع دول كثيرة في العالم بالعمل على رفع الحظر عن العراق الى الحد الذي نسق فيه الأردن مع تركيا خلال زيارة الرئيس التركي سليمان ديميرل الى عمان للعمل سوية لتحقيق هذا الهدف ، واستجاب الأمير الحسن لطلب من الوفد العراقي الذي حضر الى نيويورك لتكثيف الجهد الأردني في إتجاه رفع الحظر على العراق بالتوازي مع إنتهاج العراق سياسة هادئة تخلو من الإستفزاز .. حتى أنه حمل الملف العراقي بنفسه الى لندن وبحث فيه مع رئيس الوزراء البريطاني جون ميغور ، ولذلك شعرت الحكومة الأردنية بأنها تؤخذ على حين غرة ، مرةً أخرى ، وتفاجأ بإنتهاج سياسة تصعيدية في بغداد تتناقض مع الوعود التي أبلغت إليها من قبل حول التخلي عن سياسات الماضي وإنتهاج سياسات جديدة .

من جانب آخر أدت الأزمة الى فرض شرط جديد على الحكومة العراقية لم يكن موجوداً من قبل ، وهو تعديل الدستور والقوانين بما يتلاءم ويتطابق مع الإعتراف بالكويت وحدودها الجديدة .. أي أن الشرط الدستوري للإعتراف إستجد كعنصر مضاف لم يكن مثاراً قبل الحشد العسكري قرب الحدود الكويتية ..

أما الكويت فلم تعد هي موضوع النزاع كما أظهرت تفاعلات أزمة الخليج في تشرين الأول (اكتوبر) 1994 ، قد تكون ساحة لصراع ، وقد تكون عاملاً مستخدماً فيه .. لكنها بعد أربع سنوات من إحتلالها لم تعد هي موضوع الصراع الى الحد الذي قوبل فيه أول إعلان رسمي عراقي للإعتراف بها وبحدودها الجديدة بفتور وحذر وعدم مبالاة خاصةً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو أمر يدل على أن (المسألة الكويتية) قد أضحت كقضية قدر تعلقها بأحقية ، وقد يكون هذا التطور هو أخطر نتائج حرب الخليج حين غدت الكويت ساحة للعمل لا موضوعاً له في كل ما يتعلق بالصراع على الخليج .. ولم يعد أمام مخططي سياستها غير إدراك هذا التعقيد في الموقف الدولي إزاءها ، إذ ما معنى ان يشند التحسب الدولي ضد نزعات القوة وطموحاتها في العراق أكثر من تشديده على فكرة تثبيت الشرعية الكويتية وأحققتها في الوجود ؟ إن إجابة عن هذا التساؤل لن تكون ممكنة في مناخ الخوف من المجهول الذي تثيره الأزمات ، وقد يكون من المناسب مرور زمن طويل لتثبيت مفهوم الجيرة بين العراق والكويت على أسسٍ من الندية والتكافؤ ثم التعاون على قاعدة الضمانات المتقابلة .. وهي نتائج لا يمكن بلوغها في مناخات الشك وإلغاء حق الآخرين في الوجود والتخويف والعداء وإثارة روح الإستعداد .



وكرّس التناقض الذي ظهر عليه الإعلام الرسمي في العراق وجود حالة من الإرتباك وفقدان التركيز على أهداف واضحة ، فقد رحبت الجريدة الناطقة باسم الحكومة يوم 17/10/1994 بقرار مجلس الأمن الدولي 949 بإعتباره (قراراً يحتوي على إيجابيات) (1) ثم عادت في اليوم التالي 18/10/1994 لتتراجع عن رأيها السابق وتصف القرار بأنه (أسوأ قرار بالنسبة للعراق يصدر عن مجلس الأمن) (2) ، ووعد وزير

الإعلام باعلان موقف حكومته من مسألة الاعتراف بالكويت فور عودة طارق عزيز من نيويورك(3) ، غير أن هذه الحكومة إلتزمت الصمت بعد عودة عزيز من نيويورك ، وكان المجلس الوطني قد دُعي في المرة الأولى بعد الأزمة للبحث في مسألة الكويت غير أنه لم يتمخض إلا عن بيان يتسم بالعموميات ويتحاشى الإشارة الى هذه المسألة .. وفي وقت كان رئيس المجلس الوطني العراقي قد نفى وجود حشود في الجنوب ، عادت الحكومة العراقية لتعترف بوجودها وتصف تحركاتها هناك بأنها جزء من برنامج روتيني للتدريبات .. وقد حدث ذلك كله وسط أصوات عالية تتحدث عن النصر في وقت كانت القوات العراقية تستدير فيه الى الخلف لتنسحب الى النقاط التي حددتها لها الولايات المتحدة

واستمرت مظاهر الإرتباك والبلبلة بعد ثلاثة أشهر من الأزمة عندما ظهر موقفان متناقضان إزاء التعامل مع قراري مجلس الأمن 706 و 712 وصدر الموقف الأول عن السيد طه ياسين رمضان نائب رئيس الجمهورية الذي أعلن أن العراق يرفض القرارين لأنهما يمسان سيادته(1) .. وصدر الموقف الثاني عن السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء الذي أعلن استعداد العراق للبحث في شروط القرارين وجوانبهما الفنية(2)

وفوق ركाम الخسائر السياسية والعملية التي عطلت إحتتمالات تخفيف الحظر عن العراق وتأمين وضع أفضل لحصول مواطنيه على إحتياجاتهم الأساسية بشكل طبيعي ، يمكن الحديث أيضاً عن إنجازات محدودة سعت إليها الحكومة العراقية أولها إخافة الكويت وإدامة حالة اللااستقرار في مجتمعها وإشعار مواطنيها بأن نتائج حرب الخليج لم تضمن الأمن لهم ولدولتهم ، على قاعدة ثابتة في السياسة العراقية كان الرئيس العراقي قد إلتزم بها وألزم بها مساعديه منذ نهاية الحرب وهي : (لا ينبغي ان ندع الكويت ترتاح .. حتى لا تشعر بأنها قد ربحت في الحرب) .. وهي قاعدة تهدف الى إستمرار إستنزاف ثروات الكويت ودول الخليج الأخرى عبر إدامة حالة التوتر والتعبئة العسكرية والضغط لإستنزاف الموارد الخليجية في تغطية نفقات القوات الأمريكية ، أما الهدف الثاني فكان تقديم عرض للقوة أمام الجمهور المحلي في العراق بإنتظار أن تترشح عنه نتائج سياسية ونفسية تعطي الإنطباع بوجود حكم قوي ما يزال يملك القدرة على المبادرة في تحريك أذرعه العسكرية في الإتجاهات والتوقيتات التي يقررها ..

وبات جلياً أن الحكومة العراقية أرادت الوصول الى صفقة ، عبر التفاوض المباشر أو بالواسطة ، مع الولايات المتحدة تحتوي على مجموعة عناصر متبادلة ، منها الاعتراف بالكويت وحدودها الجديدة ومنح الشركات الأمريكية حصة في عقود إعادة بناء هيكلية الصناعة وعقوداً تجارية كبرى لتوريد الحبوب ، والبحث في إتفاقات مع شركات النفط الأمريكية مقابل رفع الحظر الدولي ، وقد أوجت إتفاقات (الحلول الوسط) التي عقدتها واشنطن في عهد الرئيس كلينتون مع كوريا الشمالية والدولة الصربية وكوبا وحكومة هايتي العسكرية أن الإدارة الأمريكية القائمة ستفضل عقد صفقة مماثلة مع العراق .

غير أن المعضلة التي أحبطت هذا المسعى هي أن الحكومة العراقية لم توفر عناصر ولادة الصفقة ونموها .. ويمكن التوقف عند مؤشرات الحركة التالية التي سبقت التصعيد العسكري :

أولاً : أوكلت الدبلوماسية العراقية الى باريس مهمة التحرك في منتصف الطريق لإحتواء الأزمة والدعوة الى حوار أمريكي - عراقي يمكن أن يبدأ سرياً ثم يتطور ليصبح علنياً بحضور أطراف ثالثة في المرحلة الأولى .. وقد جرى بحث هذا السيناريو بين طارق عزيز والآن جوبيه في لقاء عقد بنيويورك قبل إسبوعين فقط من بدء التصعيد السياسي والعسكري . وكانت واشنطن على علم بما دار في ذلك الإجتماع ، عبر المندوبة الأمريكية في نيويورك مارلين اولبرايت التي نقلت الى حكومتها تفاصيل الحركة المتوقعة بإيقاعاتها السياسية والعسكرية ، واتخذ الرئيس كلينتون ، بناءً على مشورة وزير الخارجية وارن كريستوفر ومستشار الأمن القومي انتوني ليك قراراً غير متوقع : (الصمت وتجاهل التحرك العراقي حتى يأخذ أبعاده العلنية في التصعيد العسكري للإيحاء الى بغداد بوجود رضى أمريكي ضمني وغياب الرفض الأمريكي المبكر للخطوات المنتظرة في بغداد وباريس ..)

واعترف طارق عزيز بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على الأزمة أن الولايات المتحدة تستثمر المواقف الصادرة عن العراق لإدامة الحظر الدولي

عليه حين قال (إن اليأس من رفع الحصار سيؤدي الى ردود أفعال تُستغل من امريكا وبريطانيا لتمديد الحصار) و (ان هناك لعبة ينبغي الحذر منها) ، كما كشف أن وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبييه حذر العراق من إعطاء (الذرائع للأمريكان) (1) في اشارة لما حصل في أزمة تشرين أول (أكتوبر) 1994 (2) .

ثانياً: أن أهمية الخليج وحساسية الصراع عليه وعلى ثرواته تجعله في وضع مختلف عن مكانة سواه من أقاليم الإضطراب والصراع في العالم ، سواء في البلقان أو في شبه الجزيرة الكورية ، او في هايتي والصومال وكوبا ، ومن الخطأ الاعتقاد بأن السياسات الدولية تُبنى على مقاسات موحدة لتطبق على جميع المناطق باختلاف بيئاتها الإقليمية وأهميتها الاقتصادية ودرجة إتصالها بالإقتصاد العالمي ، وقد كشف رالف ايكيوس أن المسؤولين العراقيين إشتكوا إليه عشية (الأزمة) من أن الأمريكان تعاملوا بطريقة مختلفة مع الكوريين الشماليين في ما يخص برنامجهم النووي وقبلوا حلولاً وسطاً ولم يرغموهم على قبول التفتيش ، وأن واشنطن تساهلت مع جمهورية الصرب وخففت عنها بعض العقوبات الدولية بمجرد إعطاء مؤشرات أولية على الإستجابة للموقف الدولي .. غير أن الاختلاف بين حالة العراق وهذه الحالات ، هو أن الحكومة العراقية كانت تحت وطأة نتائج حرب خسرتها وإرتضت دفع إستحقاقاتها السياسية والعملية .. لذلك كان هناك عنصر حاسم لم يكن قائماً في الحالات الأخرى .. عدا عن الإختلاف الجوهرى في مكانة كل منطقة في الإطار الفضفاض لمسألة (المصالح الأمريكية) التي لا تعرف حدوداً تنتهي إليها أصلاً ، وبإمكانها أن تستوعب عناصر مستجدة وظروفاً جديدة لتضعها في إطار هذه المصالح سواء كانت اقتصادية ام أمنية أم سياسية .

وقد جاء التصعيد العسكري العراقي مناسبة مثالية للرئيس الأمريكي بيل كلينتون للتحرك في موضوع يحظى بشبه إجماع داخل الولايات المتحدة على عكس الموقف من الوضع في البلقان .. فاتخذ موقفاً حازماً يزيل ما كان يُتهم به بالتردد وعدم الحسم في السياسة الخارجية ، ولعل في ذلك ما يفسر الصمت الأمريكي في المرحلة التمهيدية للأزمة وإنتظار تحريك القوات العراقية نحو الجنوب وبلوغ الأزمة مرحلة التهديد العلني لكي تأخذ واشنطن المبادرة في إستيعاب خطوة الحكومة العراقية وإستثمارها لعرض مشهد كبير للقوة وفرض مزيد من القيود على العراق ، وإستنزاف المزيد من الموارد المالية في المنطقة ، وتكريس الشعور بالحاجة الى دور الحماية الأمريكي في الخليج ، وتحويل تفاعلات الأزمة الى عوامل مضافة لدعم الطروحات الأمريكية في مجلس الأمن من مسألة العقوبات الدولية على العراق .

في مطلع سنة 1995 كانت مواقف الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن من مسألة رفع الحظر الدولي عن العراق قد ترشحت في ضوء المنافع التي إكتسبتها بعض هذه الدول أو المنافع السياسية والتجارية التي مازالت دول أخرى تطمح بالحصول عليها ، كما ترشحت هذه المواقف في ضوء أزمة تشرين أول (أكتوبر) 1994 .. فالموقف الأمريكي كان هو الأكثر تشدداً: لا مرونة على الاطلاق ، أما الموقف البريطاني فكان يقوم على دعوة العراق للإلتزام بجميع قرارات مجلس الأمن تحت صيغة تفسير قاسية لهذه القرارات ، أما فرنسا فكان موقفها هو أن إلتزام العراق بتنفيذ القرارات الدولية أمر كافٍ ولا يحتاج الأمر بعدئذٍ الى تفسير ، أما روسيا فصارت تدعو لمقابلة التقدم الذي أحرزه العراق في الإستجابة الى قرارات مجلس الأمن بتخفيف الحظر تمهيداً لرفعه كلياً في مرحلة لاحقة ، أما الصين فاتبعت موقفاً بالحذر وإنتظار ما سينتج عن خطوات الآخرين بما ينسجم مع الإنسحاب الطوعي للدبلوماسية الصينية من اداء دور كبير في السياسة الدولية .

.. إن تمريناً على الحرب قد يأتي بنتائج حرب حقيقية لأن التصريح بالنية في هذه الحالة ، كان يعادل الشروع بالعمل .. تماماً .



.. يبقى السؤال .. أو تبقى الأسئلة .. لماذا إنتهج العراق دبلوماسية سرية تنحو الى إظهار الرغبة في الإندماج في البيئة الإقليمية عبر إتصالاته مع فرنسا وبعض السياسيين البريطانيين وإعلان الرغبة في المصالحة مع دول الخليج وإعطاء إشارات عن الإستعداد للإندماج بعملية السلام

لكنه لجأ الى التصعيد السياسي والعسكري فجأة فأحبط بنفسه تلك المساعي وما كان يمكن أن يثمر عنها من نتائج؟ .. هل كانت تلك الدبلوماسية السرية قد تجاوزت السقف الذي حدّد لها فكان لا بد من نسف جهودها من الداخل .. ؟ .. أم أن هناك ارادتين في العراق تعمل كل منهما على إحباط جهود الأخرى ..؟..ك

.. أما إذا قيل بأنّ وصول سفير روسي جديد الى بغداد وفتح قسم لرعاية المصالح الفرنسية هي مكاسب سياسية كبرى ، فلا شك أن ثمن هذه الصفقة هي الأكثر كلفة في تاريخ الدبلوماسية .. فقد وعد العراق كلاً من موسكو وباريس بعقود تبلغ قيمتها عشرين مليار دولار مقابل تحرك العاصمتين هذه الخطوات بإتجاه بغداد .. عدا عن الكلفة المعنوية الباهظة التي تحملها العراق ... إنها أعلى صفقة دبلوماسية في التاريخ بلا شك ..